السداسي الثاني: تعليم استكشافية

مقياس: مدخل الى مجتمع المعلومات 2

أهداف التعليم: تهدف هذه المادة الى التعرف على سمات مجتمع المعلومات واقتصاد المعلومات تحضير الطالب للمساهمة في تسيير أنظمة المعلومات

محتوى المادة:

مميزات مجتمع المعلومات

العولمة ومجتمع المعلومات

العالم العربي ومجتمع المعلومات

الدرس الأول: مفهوم مجتمع المعلومات من خلال التجارب العالمية الرائدة

مقدمة

عرفت نهاية القرن 20م اهتماما بالمعلومات لما لها من تأثير مباشر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية باعتبارها المحرك الأساسي لتنمية وتطوير المجتمعات. يشكل هذا الاتجاه قناعة مشتركة بين كل دول العالم بغض النظر عن حجمها او مستوى تطويرها او نظامها السياسي، لكن عندما تصطدم هذه القناعة بالواقع تبرز فوارق جوهرية خاصة بعدم تكافؤ الفرص في الوصول الى المعلومات الشيء الذي يدل على حجم الهوة التي تفصل في هذا المجال بين الدول الثرية التي تزداد ثراء والدول الفقيرة التي تزداد فقرا. قبل عرض التجارب العالمية في مجتمع المعلومات، ارتأينا عرض ملامح مجتمع المعلومات.

1- **ملامح مجتمع المعلومات:** استخدم مصطلح الاتجاهات الكبرى لوصف التغيرات العريضة والعميقة التي تجتاح العالم، على الأصعدة الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية والاجتماعية، التي يمكنها ان تؤثر بطريقة قوية في اتجاهات التغيير في العالم. وهذا ما يدفعنا الى التعرّف على ملامح التغيرات العالمية التي تتسم بالإثبات، فالقول ان المجتمعات الصناعية المتقدمة تتجه نحو مجتمع ما بعد الصناعة، او مجتمع المعلومات او مجتمع الخدمات او مجتمع ما بعد الحداثة او مجتمع الثورة الصناعية الثالثة، لا يعبر سوى عن بعض جوانب هذا المجتمع المرتقب، الذي ما زال غير واضح المعالم من حيث الأسس والهيكل.

- **الملامح الإيجابية لمجتمع المعلومات:**

- أدت ثورة المعلومات الى تعدد مصادر المعلومات بأشكالها وتشعب موضوعاتها وتداخلها وظهور تخصصات جديدة، فجاءت تكنولوجيا المعلومات التي تفاعلت مع تكنولوجيا الاتصالات الى ظهور موضوعات جديدة لربط العالم في مجتمع معلوماتي واحد. فأصبح العالم قرية صغيرة ينظر له من خلال شاشة الحاسوب.
- أصبح الانسان المعاصر في حاجة ماسة الى المعلومات المطلوبة بسرعة كبيرة ودقة مناسبة وشمولية وبأقل جهد ممكن، على اختلاف موقعه الجغرافي من هذا العالم وهذا ما يمكن ان تؤمنه مراكز المعلومات بمختلف أنواعها ومسمياتها.
- التطور الهائل والسريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من حيث كمية المعلومات المخزونة، وسرعة معالجتها واسترجاعها. والتي تؤمن للإنسان المعاصر مختلف أنواع من شبكات المعلومات التعاونية، بدءا من الشبكات المحلية والإقليمية وانتهاء بشبكة الانترنيت.

- أصبحت المعلومة بمثابة سلعة تسوق، وموردا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والعلمية والسياسية وتحولت المجتمعات الصناعية الى مجتمعات معلوماتية وأصبحت المعلومات هي المواد الأولية.
- ظهور **الذكاء الاصطناعي** المرتبط بالحواسب الإلكترونية التي يعتقد العديد من الباحثين أنها ستحل محل الانسان في القيام بالعمليات الإبداعية
- ساعدت التكنولوجيا المعلومات في ظهور نظم متكاملة للمعلومات على مستوى المؤسسات والنظم والشبكات بأشكالها.
- ظهور علم جديد هو علم المعلومات يؤكد على التعامل المتطور مع مصادر المعلومات العلمية والبحثية واختيار المناسب منها للتخزين والمعالجة ومن ثم استرجاعها للباحث المناسب في الوقت المناسب.

- **الملامح السلبية لمجتمع المعلومات: من** جانب آخر فقد جلبت ثورة المعلومات الجديدة معها عددا من العيوب والسلبيات على مجتمع المعلومات يمكن حصرها فيما يلي:

- **البيئة التكنولوجية الضعيفة:** قد تنتشر ظاهرة الامية التكنولوجية بين المستفيدون من خدمات المعلومات الت تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، وعدم المعرفة الدقيقة في استثمار إمكانات تكنولوجيا الحواسيب والتكنولوجيات الأخرى المصاحبة لها. وهي ظاهرة مازالت تقف في وجه العديد من افراد المجتمع وفي عامة المجتمعات المستخدمة لمثل هذه التكنولوجيات وخاصة في المجتمعات النامية، ومنها المجتمع العربي، وكذلك التنسيق بين المختصين في علوم الحواسيب والبرمجة من جهة، وبين المتخصصين والعاملين في المكتبات ومراكز المعلومات.
- **التوزيع الجغرافي غير المتناسب للمعلومات:** ففي الوقت الذي تتوافر فيه كل أنواع المعلومات في منطقة محددة من العلم يوجد فقر شديد للمعلومات في مناطق أخرى.
- السيطرة على المعلومات وامن المعلومات وقرصنة المعلومات وفيروسات الحواسب أصبحت من الأمور التي تقلق الدول النامية والدول الصناعية على حد سواء.
- حقوق التأليف والنشر، والتشريعات الخاصة بتدقيق المعلومات.
- الحواجز اللغوية: خاصة وان معظم المعلومات ليست بلغات الدول النامية ومنها الدول المتحدثة باللغة العربية
- حجب أنواع مختلفة من المعلومات من طرف جهات المعنية لدى الدول النامية تحت ذرائع وحجج اجتماعية وسياسية مختلفة مما يؤثر سلبا في وصول الباحثين الحقيقيين الى المعلومات البحثية المطلوبة.

- الأمية التكنولوجية وعدم المعرفة الدقيقة في استثمار إمكانات تكنولوجيا الحواسيب خصوصا التكنولوجيات الأخرى المصاحبة لها لا زالت عقبة تقف في وجه العديد من أفراد المجتمع في الدول النامية.

- الاعتماد الكبير على تكنولوجيا المعلومات وخاصة بعد ظهور مسألة الذكاء الاصطناعي، سيؤدي إلى ما يسمى بتسطيح العقل البشري نظرا لاعتماده على الآلة لتؤدي التفكير، بدلا من الإنسان والقيام بالخطوات الإبداعية المطلوبة.

- قلة أو ضعف القوى العاملة الفنية، وقلة كفاءة التدريب والتأهيل، خاصة وأن التغيرات سريعة في مجال ظهور الحواسيب والتكنولوجيات المصاحبة الأخرى.

- عدم اتخاذ المنظمات الدولية والإقليمية مواقف جادة في ردم الهوة بين الدول الصناعية المنتجة للمعلومات من جهة، والدول النامية المستهلكة لها من جهة أخرى في مجال التطور التكنولوجي المعلوماتي وفي عملية نقل التكنولوجيا، إلا في حدود، مثل تبني أو تطوير الشرخ المعلوماتي أو ما يطلق عليها "الهوة المعلوماتية" أو "الفجوة المعلوماتية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة و المجتمعات النامية.

2- **نماذج عن تطوير السياسيات للدخول في مجتمعات المعلومات**: تعتبر تجارب كل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا من أهم المبادرات للسعي نحو تحقيق وتطوير مجتمعات المعلومات وعليه سنعرض هذه التجارب كنماذج رائدة للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بمفهوم مجتمع المعلومات.

1-1- **تجربة الولايات المتحدة الأمريكية**: في عام 1993م ركز المخطط الوطني للهياكل القاعدية للمعلومات على الشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى أولوية دور القطاع الخاص في بناء بنية تحتية وطنية للمعلومات، التركيز على القطاع الخاص لا يعني الاستغناء او التقليص من دور القطاع العام (بل على الدولة تقع مسؤولية التوجيه ورسم معالم سياسية وطنية مدروسة بإمكانها أن توظف مساهمات القطاع الخاص لتحقيق نتائج ملموسة. على هذا الأساس حددت مهام الدولة وفق سياسة وطنية ترمي الى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع المعلومات
- تسيير الوصول الى المعلومات للجميع وبأسعار معقولة
- المساهمة في تطوير تكنولوجيا المعلومات واستخداماتها.

- السهر على السير الحسن للهايكل القاعدية ووضعها تحت تصرف مستعمليها
- ضمان أمن المعلومات ونوعية الشبكات
- التسيير الأفضل للبث الإذاعي
- حماية حقوق الملكية الفكرية
- التنسيق بين مختلف الهيئات الإدارية على المستوى الوطني وربط العلاقات مع الشعوب الأخرى.
- تسهيل الوصول الى المعلومات الإدارية في مجال الاتصالات.

وبعد مراجعة قانون 1934م أمضى Bell Clinton القانون الجديد المسمى Telecommunication act of 96، والذي ألغيت بموجبه قوانين الو.م.أ التي تمنع القطاع الخاص من المشاركة في الاستثمار في خدمات الهاتف المحلي ، وأعطى صلاحيات واسعة للجنة الفدرالية للاتصالات Federal Communication Commission FCC، مع مطالبتها بتحيين تعريف الخدمة العامة والسهر على ان تستفيد المدارس والمكتبات من خدمة الاتصالات بسعر خاص.

2-1- **سياسة الاتحاد الأوروبي في بناء مجتمع المعلومات**: يعود تاريخ اهتمام الاتحاد الأوروبي بقطاع المعلومات الى الثمانينات من القرن 20م، حيث أولى الاتحاد عناية خاصة لتطوير تكنولوجيا المعلومات التي سميت بـ: التكنولوجيا الأساسية، وترجم اهتمام الاتحاد بهذا القطاع بوضع برنامج أوروبي للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا المعلومات سنة 1984م، وزيادة الغلاف المالي المخصص لتمويل البرامج في نفس المجال ثم تي هذه المرحلة إجراءات عملية تهدف الى تحسين البنية التحتية لقطاع الاتصالات.

في بداية التسعينات أكد الاتحاد الاوروبي ضرورة الدخول وبسرعة في مجتمع المعلومات، نظرا للوتيرة المتسارعة للعولمة، وما نتج عنها تخوف الأوروبيين من تراجع مكانتهم أمام الو.م.أ. واليابان ودول جنوب شرق آسيا وفي هذا الإطار شرع في انشاء شبكة أوروبية تلاها في 1998م والعمل على تحرير قطاع الاتصالات مع الاكيد على الخدمة العامة.

في ديسمبر 1993م، كلف المجلس الأوروبي فريقا من الخبراء لإعداد تقريرا حول اقتصاد المعلومات ونتج عن التقرير: ضرورة اسناد الدور الأساسي للقطاع الخاص لتطوير مجتمع المعلومات. ان السياسات الاوربية المنتهجة فسي مجال المعلومات انطلقت من الجانب الاجتماعي لذا وجهت عناية كبيرة للتربية والتكوين والارتقاء بالعنصر البشري الى مستوى

التفاعل مع التحولات التي يعرفها العالم لتمكين الفرد من القيام بدوره كعنصر فاعل يساهم في بناء المجتمع.

3-1- دول شرق وجنوب شرق آسيا: الى جانب تجربتي الاتحاد الأوروبي والو.م.أ. أن أدى التطور الاقتصادي الذي عرفته بعض دول شرق وجنوب شرق أسيا كاليابان وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة الى انشاء هياكل قاعدية تكنولوجية مهمة وفق سياسيات مدروسة للارتقاء بقطاع المعلومات الى المستويات المطلوبة.

- **اليابان:** يعود التطور الذي حققه اليابان في المجال الاقتصادي الى التحكم في آليات النجاح منها الاهتمام بالمعلومات وحسن استغلالها وادراجها في الحياة اليومية (عدد النسخ الجرائد التي تباع يوميا في اليابان تقدر ب 68 مليون وان سحب الجرائد اليومية يفوق ست مرات ما يسحب من الجرائد في فرنسا). ونظرا للأهمية القصوى التي تكتسبها المعلومات في حياة الافراد والجماعات فان المؤسسة اليابانية تتعامل مع المعلومات وفق المبادئ التالية:
  - التحسيس بأهمية المعلومات على أعلى مستويات المؤسسة
  - إنفاق الميزانيات الكافية لاقتنائها
  - الاهتمام الفردي لإدراج المعلومات في العمل اليومي
  - نجاعة الاتصال بين عمال المؤسسة
- ماليزيا: هي من بين الدول التي أدركت أهمية المعلومات كأداة تحريك عجلة التنمية. وبالتالي شرعت في بداية القرن الحالي في تطبيق سياسة تعتمد على توظيف تكنولوجيا المعلومات لتطوير المجتمع حيث تمنكنت في 1969م من ارسال قمرها الاصطناعي Malysian East Asian Satellite: MEAST أما دخول ماليزيا في مجتمع المعلومات فكان عبر مخطط Visions 2020 الذي يرمي من خلال 5 مراحل الى وضع الترتيبات اللازمة والاليات الضرورية لتحقيق مجتمع المعلومات.
- سنغافورا: أدركت السلطات أهمية تكنولوجيا المعلومات منذ الثمانينات وسارعت الى اعتماد إجراءات عملية في هذا المجال ويعد مشروع IT 20000، وتعني النظرة البعيدة لجزيرة ذكية، من أهم البرامج الموجهة لادراج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مجالات المجتمع ومن الأهداف التي يرمي إليها المشروع هو تمكين المواطنين من التحكم في تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالفعل نجد اليوم 09 بيوت من 10 تمتلك حاسوبا ان لم نقل 10/10 و كلها تستعمل الانترنيت.

- كوريا الجنوبية: تضافرت جهود القطاع الخاص والقطاع العام لتطوير بنية تحتية تكنولوجية أفضت الى تمكين ما لا يقل عن 25 مليون كوري من الاستفادة من خدمات الانترنيت في سنة 1977 وفي سنة 2003 نجد 70% من البيوت الكورية تستعمل الانترنيت و 70% من مجموع السكان يملكون الهاتف النقال كما قامت الحكومة بتطبيق برنامج سمح بتكوين 10 ملايين شخص في الاعلام الالي.

الدرس الثاني: اقتصاد المعرفة

أصبحت المعرفة محرك الإنتاج والنمو الاقتصادي كما أصبح مبدأ التركيز على المعلومات والتقنية كعامل من العوامل الأساسية في الاقتصاد من الأمور المسلم بها، إذ أصبحت تعتمد على "نظرية النمو الجديدة" التي تقوم على العلاقة الطردية بين التنمية وبين توليد المعلومات واستخدامها، فالاستثمار في المعلومات أصبح أحد عوامل الإنتاج، فهو يزيد في الإنتاجية كما يزيد في فرص العمل. يتطلب اقتصاد المعرفة جهوداً أكبر في مجالات التعليم والتدريب كما يتطلب نوعاً جديداً من التعليم والتدريب، إذ أن تطور المعرفة السريع يتطلب التدريب مدى الحياة، كذلك مستوى علمي وتكنولوجي، والحاجة لاكتساب ملكة التعليم، إذ تدل الدراسات في عدد من الدول على ارتفاع الطلب على اليد العاملة المختصة في التعامل مع المعلومات وتقنية المعلومات ومع المعرفة بشكل عام، وانخفاض الطلب على العمالة غير المتعلمة وغير عالية الخبرة، وهذا سيؤثر في هيكلية سوق العمل عامة وفي توزيع الأجور، مما يستدعي من الحكومات إعادة النظر في سياسة التعليم وسياسة الأجور وسياسة العمالة.

فالاقتصاد المعرفي هو "الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُتجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك"، ومن هذا المُنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة، وإذا تم العمل على تحقيق ذلك، فإن الاقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفياً فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضاً، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم، أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً.

وفي ظل التنافس المعرفي الذي نشهده في هذا العصر، فلا شك أن لمؤسسات التعليم العام والعالي، كمؤسسات معرفية دور أساسي وهام في حلبة هذا التنافس ينبغي العمل على دعمه وتفعيله، إذ يتوجب عليها أن تُحدد أولوياتها المعرفية، وأن تسعى إلى التفوق والقدرة على المنافسة المعرفية في هذه الأولويات، كذلك الاهتمام بالشراكات مع المؤسسات التي يُمكن أن توظف معارفها ليس محلياً فقط، بل دولياً أيضاً، إذ أنه يمكن القول أن الاهتمام بالمستوى المحلي يُمكن أن يحد من الاستيراد ويُولد الثروة، ويُوظف المهارات المعرفية، ولكن الاهتمام بالمستوى الدولي يُمكّن من التصدير ومن توليد ثروة أكبر، وتوظيف مهارات معرفية أكثر، وهذا ما يتطلع الاقتصاد المعرفي إليه.

تعتبر قدرة المجتمع على التعلم المستمر (Life long learning) مؤهلا أساسيا للاعتماد على المعرفة والتكنولوجيا وما يصاحبهما من تقدم متواصل كأساس لإنتاج سلع وخدمات ذات قيمة عالية، وقد ساهمت العولمة وتوفر بنى الاتصال التحتية وما نتج عنهما من استخدامات مثل الانترنت في انتشار المعرفة وتوفر الفرصة لاستغلالها بشكل غير مسبوق مما فتح آفاق جديدة للتطور وتسريع النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلد يعتمد بشكل أساسي على موارده البشرية كالأردن ومن المعروف أن المجتمع الأردني يتميز بكونه مجتمع فتي يمتلك مخزون من العقول البشرية الشابة والكفؤة. ولعله من المفيد أن نعلم بأن جزءا كبيرا من المعرفة

في العالم ممكن الوصول إليها عن طريق الأنترنت وتبادل المعطيات في كافة الشؤون الحياتية سواء الاقتصادية، العلمية، الصحية أو الاجتماعية.

بدأت تظهر مصطلحات جديدة ذات دلالات مهمة مثل رأس المال الفكري Intellectual capital للتعبير عن مكونات ومخرجات المعرفة والقدرة الحقيقية على استغلالها الفعال ويتمثل ذلك في قدرة الشركات مثلا على مأسسة المعرفة المبنية على خبراتها المتراكمة مما يشمل المعرفة (Know-how) ومدى قدرة موظفيها على التحليل وإنتاج الحلول للتحديات المعقدة واعتماد نظام للتحسين المستمر والمتواصل للإجراءات إضافة إلى تشجيع الإبداع ومخرجاته، وتجدر الإشارة هنا إلى الفرق الملحوظ في القيمة بين رأس المال الفكري ورأس المال التقليدي وأبرز الأمثلة على ذلك هو شركة مايكروسوفت حيث أن قيمتها السوقية هي أكبر بكثير من قيمة موجوداتها الثابتة ويعزى الفرق الى الملكية الفكرية وما أدت له من حصة سوقية كبيرة.

يجدر التوضيح أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليسا الحل السحري بحد ذاتهما لتحقيق الانتقال المنشود إلى الاقتصاد المعرفي ولكنهما يوفران الأدوات المطلوبة والأساسية لتمكين هذا التحول المهم، وقد أثبتت التجربة أن الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لهما أثر تراكمي أكبر على النمو الاقتصادي مقارنة مع النشاطات الصناعية التقليدية، فمثلا تخلق كل وظيفة مباشرة في شركة مايكروسوفت 6.7 وظائف غير مباشرة بينما تخلق كل وظيفة مباشرة في شركة بوينج (مصنع الطائرات) 3.8 وظيفة غير مباشرة.

ففي إحصائية لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية توضح مساهمة اقتصاد المعرفة (يشمل الاتصالات وتقنية المعلومات) في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت أكثر من (50%)، مقارنة بالصناعة والتي تساهم بأقل من (15%)، أما الزراعة بـ (7%)، والخدمات بنسبة (28%)، في جميع أنحاء العالم.

الدرس الثالث: العولمة ومجتمع المعلومات

1- مفهوم العولمة:

أصبحت العولمة الظاهرة البارزة التي تهيمن على المناخ السياسي والاقتصادي والثقافي ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين.

ولو أردنا ان نسوق في هذا المجال تعريفا اجرائيا للعولمة لقلنا انها هي التدفق الحر للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والمعلومات والأفكار بغير حدود ولا قيود، والواقع انه اذا أردنا ان نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة فلا بد ان نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة للناس، الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

2- العولمة وتأثيرها على مجتمع المعلومات: لقد أثرت المتغيرات التي صاحبت العولمة على مفهوم المعرفة ، حيث تتضمن العولمة بعدين رئيسين، الأول هو الامتداد الى كل انحاء العالم، والثاني هو تعمق العمليات الكونية، غير ان اهم ما يتضمنه مفهوم العولمة هو عولمة الإنتاج والتبادل والتحديث في ظل تنامي الابتكارات التكنولوجية والمنافسة بين القوى العظمى، وقد برز مفهوم العولمة في البداية في مجال الاقتصاد، كنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية، التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين.

لكن العولمة اليوم نظام اقتصادي بالدرجة الأولى قبل ان تكون نظاما سياسيا، وهو نظام معتمدا أولا وقبل كل شيء على ثورتي المعلومات والاتصالات، وقد يقال ان العولمة بعض المظاهر الأخرى كالعولمة الإعلامية التي تحققت عبر الفضائيات والاقمار الصناعية والتبادل الثقافي الذي اصبح تبادلا باتجاه واحد، وهو اقرب الى الغزو الثقافي منه الى حوار الثقافات ولكن ذلك ليس سوى احد مظاهر العولمة ومن نتاجها ان نلمح اهم سمات العولمة في الابعاد التالية:

1- من التمركز الى التبعثر: اذ اتاحت تكنولوجيا المعلومات حق الاطلاع للجميع وبدأت سلطة الشركات المركزية الصناعية الكبرى تتهاوى لصالح شركات التجزئة التي اعتمدت على قوة المعلومات التي تعالجها في قواعد المعطيات الضخمة مما جعلاه تفرض شروطها في النهاية على الشركات الاحتكارية.

2- من النمطية الى التنوع: وهو الوصول الى أكبر تنوع ممكن من المنتجات المطروحة في السوق، وبالتالي لا يمكن طرح اعداد كبيرة جدا من هذه المنتجات المتنوعة، وسيطرة هذا التجاه نابعة أساس من التبدلات السريعة التي تميز بها منتجات تكنولوجيا المعلومات التي تسجل تبدلات جوهرية كل ثانية.

3- من الانغلاق الى الانفتاح: يتميز اقتصاد العالم اليوم بقدراته على صنع السيارة او الحاسوب او اية الة أخرى في اكثر من بلد واحد بعد ان كانت محتكرة في بلد واحد، كما يمكن ان تجمع اجزاؤها في بلد اخر، حيث ان المنتج بشكله النهائي سيكون نتاج تعاون أكثر من شركة واحدة، وعلى جانب المعلوماتي الاتصالي، وهو جانب شديد الأهمية بالغ الأثر تتدافع وتتزاحم من خلاله تيارات العولمة واتجاهاتها المختلفة، نجد ان هناك فواعل وعوامل رئيسية ذات قوة تأثيرية هائلة أهمها شبكة الانترنيت، التجارة الالكترونية، المنظمات الغير الحكومية التي اصبح لها دور هام في إعادة تشكيل توجيه الاجتماعي و خلق راي عام اتجاه القضايا العالمية وشبكة الاتصالات العالمية وتطور تقنيات الاتصالات وأنظمة الشبكات والدوائر الفائقة واستعمال الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة.

الدرس الرابع: العالم العربي ومجتمع المعلومات:

ان الواقع العربي في مجال مجتمع المعلومات يعاني من ضعف واضح في مجمع مكوناته الرئيسية ابتداء من تفهمه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصولا الى مجتمع المعلومات ومن ثم المجتمع الرقمي.

1- أساسيات بناء مجتمع معلوماتي عربي: مجتمع المعلومات ليس مجرد مجموعة تطبيقات لتكنولوجيا المعلومات بل هو البيئة الأساسية التي تتيح للمجتمع فرصة الانتقال او الاندماج في التطورات الحاصلة في التقدم الحضاري للألفية الجديدة، التي أساسها المعلومات كقوة اقتصادية استراتيجية أصبح لها أسواقها الحرة. ومن اساسيات بناء مجتمع او نجاح تطبيق مفهوم مجتمع المعلومات فلا بد من توفر هذه العناصر الرئيسية:

- تطوير إمكانات الافراد والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص عن طريق تعليم المهارات المعلوماتية
- وضع برامج توعوية موجهة الى الأجيال الناشئة لتطوير قدراتهم المهارية في ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات.
- وضع سياسات جديدة تساعد مختلف شرائح المجتمع على استخدام أدوات عصر المعلومات.
- الاستعانة بالخبرات المتوفرة في بعض مؤسسات القطاع الخاص لتنفيذ البرامج
- الارتقاء بمراكز المعلومات والجامعات.
- تطور قنوات الاتصال وجعل النفاذ الى المعلومات ممكن.

2- الواقع العربي: رغم الاجماع على التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده بعض الأقطار العربية في صناعة البرمجيات والالكترونيات الدقيقة كمصر والبحرين والسعودية إلا ان العالم العربي لا زال بعيد عن الانتقال الى مجتمع المعلومات حيث ان اهتمام الدول العربية في تطور الصناعات الالكترونيات والتكنولوجية لا زال بعيد عن الطموحات وان ما تحقق على سبيل المثال في مصر ما هو إلا نقلة بسيطة جدا بحاجة الى الكثير من الدراسات والبحوث. يذهب الدكتور نبيل علي على اعتبار المدخل المعلوماتي منطلق لتحقيق الاندماج السريع في مجتمع المعلومات وتعزيزه كبديل جوهري عن المدخل الاقتصادي والأمني، حيث يمكن عن طريقه تفعيل دور قطاع صناعة المعلومات بين الدول العربية لإنشاء ما يسمى بالسوق العربي لصناعة المعلوماتية. واعتبار قضية الاندماج قضية مصيرية جديرة بالاهتمام في ظل الواقع العربي الحالي، فعلى الحكومات العربية ان تلعب دورا أساسي في إرساء مجتمع المعلومات العربي.

3- **التحديات التي تواجه مجتمع المعلومات العربي**: بدأت حكومات المجتمعات العربية مع السنة الأولى للقرن 21م الاهتمام الجدي بموضوع المعلوماتية حيث أصبحت تطرح في كل اجتماعاتهم

وندواتهم ومؤتمراتهم، الأمر الذي يبعث نوع من التفاؤل والامل رغم كل ما تحمله المرحلة من تحديات كما تشير تقارير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003م، على وجود أقل من 18 حاسوب لكل 1000 مستفيد، في الدول العربية. اما المتوسط العالمي فيشير الى 78 حاسوب لكل 1000 مستفيد. أما الميزانية العربية المخصصة لإنتاج المعلومات لا تتجاوز 05 % من الميزانية السنوية، كما يعاني المجتمع العربي من هجرة العقول والكفاءات العلمية والتكنولوجية حيث فقدت الدول العربية خلال 50 سنة أكثر من 41% من حملة الشهادات العليا والكفاءات وهذه نتيجة الى ظاهرة الاستبدال وفقدان البنى التحتية المعلوماتية ولعل من اهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية هي ما يلي:

- نشر تطبيقات الاقتصادية والاجتماعية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- تطوير البنى التحتية للمعلومات من شبكات الاتصالات
- سرعة التحول نحو المجتمع الرقمي وزيادة المحتوى العربي الرقمي
- إقامة قطاع للإنتاج الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات
- استعمال اللغة العربية في التطبيقات تكنولوجيا المعلومات
- إيجاد هيكل اداري قانوني لحل الازمات الأمنية لمجتمع المعلومات.
- توظيف استخدام تكنولوجيا المعلومات في التكامل الإقليمي الصناعي
- توفير القوى العاملة والموارد المالية.

سؤال: ما هي الاعتمادات التي يوجب على الدول العربية الاعتماد عليها لتأسيس مجتمع معلومات عربي؟